



بي مبنى









## ودة": ميزاتنا تساعدنا في المنافسة 30 نى الدعم وفق معايير علمية



الجودة، دعم 50 مصنعا وشركة بالتدريب والاستشارات لتطبيق نظم ادارة الجودة. (مروان عساف

تشرين الثاني 2013 29

بنان ترفاً



## وزارة الإقتصاد احتفلت بـ«اليوم العالمي للجودة».. نحاس: 30 مصنعاً غذائياً ستلقى دعم برنامج الجودة القصار: الالتزام بالمواصفات يسمح برقابة فاعلة



احتفل برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة الممول من الاتحاد الأوروبي بمناسبة «اليوم العالمي للجودة»، في مبنى القصار للاقتصاد العربي، برعاية وزير الاقتصاد والتجارة في حكومة تصريف الاعمال نقولا نحاس ومشاركة وزير الصناعة فريج صابونجيان، رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار، رئيس قسم العمليات لدى بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان ديبغو إسكالونا باتوريل، رئيس نقابة أصحاب الصناعات الغذائية منير البساط، مدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد الدكتور علي برو، ممثل المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم العقيد ريمون ايوب، الرائد محمود بلطجي ممثلا المدير العام لقوى الامن الداخلي وعدد كبير من رؤساء الادارات العامة والمدراء العاميين والهيئات الاقتصادية ورؤساء غرف التجارة والصناعة والزراعة وعدد من أصحاب ومديري المصانع الغذائية.

تحدث مدير الجودة الدكتور علي برو عدد فيها بعض انجازات برنامج الجودة الممول من الاتحاد الأوروبي ومنها:

- دعم 14 مختبرا رسميا وخاصا بالمعدات المخبرية الحديثة والتدريب والاستشارات نجح منها 11 مختبرا في الحصول على الإعتماد الدولي من هيئات اعتماد أوروبية.
- دعم 50 مصنعا وشركة بالتدريب والاستشارات لتطبيق نظم إدارة الجودة نجح منها 40 مصنعا وشركة في الحصول على شهادة نظام إدارة الجودة ISO 9001 وشهادة نظام سلامة الغذاء ISO 22000.
- الدعم الفني والاستشاري لكل من مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية ومجلس الاعتماد اللبناني و5 هيئات للتفتيش ومنح الشهادات.

- تدريب اكثر من 2000 شخص حتى الآن من إدارات القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص ولا سيما في الشركات الصغيرة والمتوسطة على مختلف مواضيع الجودة ونظم إدارتها وآليات تطبيقها.  
- تقديم 8 مشاريع قوانين ومراسيم في مجال الجودة والمواصفات والقياس والاعتماد والقواعد الفنية وإجراءات تقييم المطابقة والمنافسة وتنمية الصادرات بالتعاون مع الإدارات المختصة، تم صدور قانونين وثلاثة مراسيم منها حتى الآن.  
- إطلاق الجائزة اللبنانية برعاية رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان وبإشراف مباشر من لجنة حكام الجائزة برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة والتحصير للدورة الثالثة من الجائزة التي تتضمن القطاعين العام والخاص وهيئات المجتمع المدني.  
- نشر وتعميم ثقافة الجودة من خلال إصدار العديد من النشرات والكتيبات وعقد عشرات الندوات في الجامعات والمعاهد الفنية والمهنية والمدارس الثانوية».

{ القصار }

ثم تحدث القصار، مشيراً الى ان «وجودنا اليوم جميعاً يؤكد إقتناعنا بأهمية الجودة والمواصفات ودورها الأساسي في حماية المستهلك وردع التزوير، والمحافظة على البيئة والصحة والسلامة العامة». وقال: «إن الإلتزام بالمواصفات يسمح برقابة فاعلة للأسواق، ويساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات. ويوازي هذه العملية أهمية، الإلتزام بتطبيقها من قبل المصنعين، وأيضاً من قبل السلطات المعنية، الأمر الذي يترك انعكاسات أساسية على الاقتصاد الوطني، وعلى تسهيل التبادل التجاري، وعدم وضع عوائق تقنية أمام التجارة».

اضاف: «في ظل القوانين الجديدة للتجارة العالمية وإتفاقيات التجارة الحرة بين البلدان أصبحت العوائق التقنية وسيلة جديدة لحماية المنتجات الوطنية، لذلك تشدد مؤخراً الدول المتقدمة في فرض معايير تقنية صارمة خاصة في القطاع الغذائي، ما يعذر على مصنعي الدول النامية التقيد بها. لذلك تواجه بعض صناعاتها رفض الولوج إلى الأسواق العالمية بسبب تلك العوائق ما يزيد عجز الميزان التجاري لمصلحة الدول المتقدمة ويزيد من الهوة بين الدول الصناعية والدول النامية .

وقال: «يواجه التصنيع الغذائي الكثير من المشاكل التقنية، والمطلوب تقليصها إلى أدنى حد ممكن لأن الإنسان بصحته وعافيته هو المعنى الأول في هذا الأمر. وتقع المسؤولية أيضاً على أصحاب المصانع والمزارعين، فضلاً عن الدور الحكومي ومراكز الأبحاث والمختبرات. إنها مسؤولية مشتركة بين جهات متعددة إذا تعاونت في شكل وثيق، توصلت إلى النتائج المرجوة. تتعلق سلامة الغذاء بالنظافة والتتبع والتعبئة والتغليف والتبريد والنقل والحفظ، وكلها عناصر مكملة لبعضها البعض تبدأ بالتوعية والإرشاد وتنتهي بالمطابقة مع معايير الجودة العالمية».

{ البساط }

من جهته، قال رئيس نقابة الصناعات الغذائية منير البساط: «إنه لمن دواعي سروري واعتزازي الشديدين، ان تكون إطلالتي الرسمية الأولى كرئيس لنقابة أصحاب الصناعات الغذائية، في حدث اليوم ألا وهو الاحتفال بـ «اليوم الوطني للجودة».

ثم القى ممثل البعثة الأوروبية ديبغو اسكالونا ماتوريل كلمة قال فيها: «كما في كل عام، يعلن شهر تشرين الثاني، شهر الجودة العالمية، ويشهد هذا الشهر الكثير من المناسبات التي تركز لضمان الجودة في جميع أنحاء العالم».

اضاف: «هناك عدد كبير من المنظمات في أوروبا التي احتفلت في «اسبوع الجودة» لأكثر من 20 عاماً، وكان عنوان اسبوع الجودة في أوروبا، وهذه السنة «صنع بجودة، صنع من أجل النجاح».

وأوضح ان «وزارة الإقتصاد هي أحد أهم شركاء الإتحاد الأوروبي في جهودنا الرامية الى دعم تطوير الجودة في لبنان»، شاكرًا الوزير نحاس على «التعاون الجيد معنا»، مؤكداً مواصلة التعاون المثمر للبعثة في لبنان.

{ نحاس }

وفي الختام، تحدث الوزير نحاس، فأشار الى «ان الحديث عن أهمية تطبيق مفهوم الجودة لا يقتصر على القطاع الخاص. إذ أن تطوير وتطبيق نظم إدارة الجودة في القطاع العام يشكل مدخلاً أساسياً لزيادة الانتاجية والكفاءة والفعالية وتقديم خدمات أفضل للمواطنين وتوفير الوقت والجهد واستعمال أفضل للموارد المتاحة. أضف إلى ذلك أن تطبيق مفهوم الجودة يؤدي إلى تمكين الإدارات والمؤسسات العامة من مواكبة تطورات العصر ومحاكاة مثيلاتها في الدول المتقدمة». وقال: «ينطبق ما سبق ذكره على هيئات المجتمع المدني لجهة اعتماد مفهوم إدارة الجودة في عملها الاجتماعي والإنساني، لما لذلك من أثر إيجابي على المساهمة في جودة الخدمات المقدمة لمختلف شرائح المجتمع اللبناني».

وأعلن انه «وإيماناً منا بأهمية الصناعة اللبنانية بشكل عام والصناعات الغذائية بشكل خاص نظراً لدورها

س  
جيتنا دعم قطاعات الصناعات الغذائية من خلال خطط عمل

ء  
ذه  
ي

دة  
المذكورة تحدد

الوزيران نقولا نحاس وفريج صابونجيان شهادات برنامج الجودة لممثلين عن ثلاثين شركة صناعية  
لبنانية.

# السفير

احتفال «اليوم الوطني للجودة»

شهادة «سلامة الغذاء» لـ 40 مصنعاً وشركة



نحاس متحدثاً في الاحتفال والى يساره المتكلمون الآخرون (بلال فبلان)

أكد وزير الاقتصاد والتجارة في حكومة تصريف الأعمال نقولا نحاس أن «مفهوم الجودة بالنسبة إلينا في لبنان لم يعد ترفاً نمارسه فقط لتحسين صورة المؤسسة أو الشركة، بل أصبح هناك ضرورة ملحة لإدخال وتطبيق نظم إدارة الجودة الشاملة والتركيز على إنتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية وقيمة مضافة مرتفعة حيث لدينا ميزات تفاضلية تساعدنا على المنافسة محلياً وكذلك على اختراق أسواق جديدة بهدف زيادة صادراتنا وتكبير حجم اقتصادنا.»

احتفل «برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة» الممول من الاتحاد الأوروبي بـ«اليوم العالمي للجودة» في مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي، برعاية نحاس، شارك فيه وزير الصناعة فريج صابونجيان، ورئيس «الهيئات الاقتصادية» عدنان القصار، ورئيس قسم العمليات لدى بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان ديبغو إسكالونا باتوريل، ورئيس «نقابة أصحاب الصناعات الغذائية» منير البساط، ومدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد الدكتور علي برو، وحشد من المعنيين.

إنجازات برنامج الجودة

- عدد برو بعض إنجازات «برنامج الجودة» ومنها :
  - دعم 14 مختبراً رسمياً وخاصاً بالمعدات المخبرية الحديثة والتدريب والاستشارات نجح منها 11 مختبراً في الحصول على الاعتماد الدولي من هيئات اعتماد أوروبية.
  - دعم 50 مصنعاً وشركة بالتدريب والاستشارات لتطبيق نظم إدارة الجودة نجح منها 40 مصنعاً وشركة في الحصول على شهادة نظام إدارة الجودة ISO 9001 وشهادة نظام سلامة الغذاء، ISO 22000
  - الدعم الفني والاستشاري لكل من مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية ومجلس الاعتماد اللبناني و5 هيئات للتفتيش ومنح الشهادات.
  - تدريب أكثر من 2000 شخص حتى الآن من إدارات القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص، لا سيما في الشركات الصغيرة والمتوسطة على مختلف مواضيع الجودة ونظم إدارتها وآليات تطبيقها .

الالتزام بالمواصفات

من جهته، أكد القصار القناعة بـ«أهمية الجودة والمواصفات ودورها الأساسي في حماية المستهلك وردع التزوير، والمحافظة على البيئة والصحة والسلامة العامة. إن الالتزام بالمواصفات يسمح برقابة فاعلة للأسواق، ويساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات». مبدياً الاعتزاز بـ«الجودة العالية التي

تميّز الصادرات اللبنانية والتي تشكل لها قيمة مضافة وتمايزها عن منافسيها، وتبرر أسعار منتجاتنا اللبنانية في الأسواق العربية والأجنبية. ونحن من هذا المنبر وبمناسبة اليوم العالمي للجودة نشجع الصناعيين اللبنانيين، ولا سيما أصحاب الصناعات الغذائية على الالتزام بالجودة العالية لمنتجاتهم كمواصفات الأيزو والتتبع ومواصفات التصنيع الجيد والنظيف لتأمين سلامة الغذاء وسلامة المستهلك. «يرى القصار أن مشروع الجودة فرصة فريدة لزيادة حصة المنتجات والخدمات اللبنانية في التجارة العالمية من خلال المساعدة على الالتزام بالمتطلبات التقنية والمواصفات العالمية، كما أنه سيتمكن الصناعات المحلية من التأقلم مع المناخ التجاري الليبرالي.»

وفيما يرى البساط أن موضوع الجودة لم يعد خياراً أو رفاهية لدى الصناعي الناشط في قطاع الصناعات الغذائية، يشدد على أنه «أصبح واجباً محتملاً، لا بل فلسفة حياة»، مستنتجاً أن «جودة الغذاء» ليست مسؤولية الصناعي وحده، بل هي نتاج توافر بنية تحتية متكاملة من أجهزة الرقابة ومختبرات ومراكز أبحاث ومناطق صناعية متخصصة ومقررات دراسة جامعية، وبرامج توعية وإرشاد للمستهلك والمصنع على حد سواء، وموارد بشرية ماهرة ومتخصصة الخ الخ..»

وبعد كلمة ممثل البعثة الأوروبية ديفغو اسكالونا ماتوريل، أكد نحاس أنه «لم يعد مفهوم الجودة بالنسبة إلينا في لبنان ترفاً نمارسه فقط لتحسين صورة المؤسسة أو لإنقاذ الهدر وزيادة الانتاجية، بل أصبح هناك ضرورة ملحة لإدخال وتطبيق نظم إدارة الجودة الشاملة والتركيز على إنتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية وقيمة مضافة مرتفعة حيث لدينا ميزات تفاضلية تساعدنا على المنافسة محلياً وكذلك على اختراق أسواق جديدة بهدف زيادة صادراتنا وتكبير حجم اقتصادنا. طبعاً إن الحديث عن أهمية تطبيق مفهوم الجودة لا يقتصر على القطاع الخاص. إذ إن تطوير وتطبيق نظم إدارة الجودة في القطاع العام يشكل مدخلاً أساسياً لزيادة الانتاجية والكفاءة والفعالية وتقديم خدمات أفضل للمواطنين وتوفير الوقت والجهد واستعمال أفضل للموارد المتاحة». مضيفاً: أن عملية تطوير وتحديث أطر وأنظمة الجودة ونشر ثقافة الجودة هي عملية ذات طابع استمراري نتيجة التطوير الدائم في مكوناتها وأنظمتها. واليوم نغتنم هذه المناسبة للإعلان عن أسماء ثلاثين مصنعاً غذائياً اختارها خبراء برنامج الجودة بناء على معايير علمية موضوعة مسبقاً وبالتعاون مع نقابة أصحاب الصناعات الغذائية.»



إطلاق اليوم الوطني للجودة بمناسبة يومها العالمي

وزير الاقتصاد: اختيار 30 مصنعاً غذائياً لتلقي الدعم الفني والتدريبي والاستشاري



اطلق أمس "اليوم الوطني للجودة" في احتفال اقيم أمس في مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي، بمناسبة "اليوم العالمي للجودة"، إذ شدد وزير الاقتصاد والتجارة في حكومة تصريف الأعمال نقولا نحاس على ان مفهوم الجودة بالنسبة إلينا لم يعد ترفاً نمارسه بل ضرورة لإدخال وتطبيق نظم إدارة الجودة الشاملة والتركيز على انتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية وقيمة مضافة مرتفعة".  
وأعلن بالمناسبة عن اختيار ثلاثين مصنعا غذائياً لتلقي الدعم الفني والتدريبي والاستشاري من قبل خبراء البرنامج للحصول على شهادة الأيزو 22000 أو الأيزو 22005 الدوليتين.  
الحفل الذي نظمته برنامج الجودة في وزارة الممول من الاتحاد الأوروبي بمناسبة "اليوم العالمي للجودة"، حضره نحاس ووزير الصناعة فريخ صابونجيان، ورئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار، ورئيس قسم العمليات لدى بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان ديبغو إسكالونا باتوريل، ورئيس نقابة أصحاب الصناعات الغذائية منير البساط، ومدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد علي برو، وحشد من الفعاليات الرسمية والاقتصادية ورجال الاعمال.

برو

استهل الحفل بالنشيد الوطني، ثم كلمة لبرو عدد فيها بعض انجازات برنامج الجودة الممول من الاتحاد الأوروبي ومنها: دعم 14 مختبراً رسمياً وخصوصاً بالمعدات المخبرية الحديثة والتدريب والاستشارات نجح منها 11 مختبراً في الحصول على الإعتماد الدولي من هيئات اعتماد أوروبي، دعم 50 مصنعا وشركة بالتدريب والاستشارات لتطبيق نظم إدارة الجودة نجح منها 40 مصنعا وشركة في الحصول على شهادة نظام إدارة

الجودة ISO 9001 وشهادة نظام سلامة الغذاء ISO 22000، الدعم الفني والاستشاري لكل من مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية ومجلس الاعتماد اللبناني و5 هيئات للتفتيش ومنح الشهادات، تدريب أكثر من 2000 شخص من القطاعين العام والخاص على مختلف مواضيع الجودة ونظم إدارتها وآليات تطبيقها، وإطلاق الجائزة اللبنانية برعاية رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان.

القصار  
ثم تحدث القصار، فقال "إن الإلتزام بالمواصفات يسمح برقابة فاعلة للأسواق، ويساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات. ويوازي هذه العملية أهمية، الإلتزام بتطبيقها من قبل المصنعين، وأيضاً من قبل السلطات المعنية، الأمر الذي يترك انعكاسات أساسية على الاقتصاد الوطني، وعلى تسهيل التبادل التجاري، وعدم وضع عوائق تقنية أمامه".

وإذ شجع الصناعيين لا سيما أصحاب الصناعات الغذائية على الإلتزام بالجودة العالية لمنتجاتهم كمواصفات الأيزو والتتبع ومواصفات التصنيع الجيد والنظيف لتأمين سلامة الغذاء وسلامة المستهلك"، أكد "أن الحصول على شهادة المطابقة مع المواصفات العالمية يشكل أهمية كبيرة للصناعات اللبنانية لأنه يؤمن لها المصداقية ويسهل عملية تصديرها إلى الأسواق الخارجية". وقال "يواجه التصنيع الغذائي الكثير من المشاكل التقنية، والمطلوب تقليصها إلى أدنى حد ممكن لأن الإنسان بصحته وعافيته هو المعني الأول في هذا الأمر. وتقع المسؤولية أيضاً على أصحاب المصانع والمزارعين، فضلاً عن الدور الحكومي ومراكز الأبحاث والمختبرات.

البساط  
وأشار البساط الى النمو المتواصل الذي يحققه قطاع الصناعات الغذائية، وذلك نتيجة تراكم خبرات وجهود وابتكارات وتجديد"، وقال "نظراً لاعتماد القطاع على التصدير وانتشاره في أسواق إقليمية وعالمية عدة، بات من المحتم على العاملين فيه، بذل المزيد من الجهود لاستيعاب متطلبات ومواصفات، تتغير باستمرار، ومتطلبات ومواصفات الغذاء الجيد، الخالي من أي شوائب. من هنا تأتي أولوية انتشار "ثقافة الجودة" لدى جميع العاملين في قطاع الصناعات الغذائية مهما بلغ حجم إنتاجهم، كبرت المؤسسة أو صغرت".  
واكد البساط أن أعضاء القطاع مؤمنون أعمق الإيمان، بمدى أهمية اعتماد نظم الإنتاج النظيف، وضمان الجودة في مؤسساتهم"، وأشار الى مشاكل تعيق تحقيق هذا الهدف، تدرج في تأمين الخبرات التقنية الملائمة، الى توافر التمويل اللازم، وحتى الأراضي الصناعية الصالحة لبناء مؤسسات صناعية رائدة تجعل الجودة عنوان انتاجها الأول".

ماتوريل  
ثم القى ماتوريل كلمة لفت فيها الى ان "لبنان والإتحاد الأوروبي يعملان معا منذ أكثر من عشر سنوات في مجال ضمان الجودة وتنفيذ برامج دعم الجودة المشتركة مثل برنامج الجودة اللبنانية".  
وأعلن ان "هذه البرامج تهدف الى تعزيز البيئة التحتية للجودة وتوفير الدعم البناء لقدرات المؤسسات، خصوصا في مجال المواصفات، المقاييس، الإعتماد، مراقبة السوق وحماية المستهلك".  
وكشف انه في العامين 2014 و2015 سيتم تقديم مساعدة من قبل الإتحاد الأوروبي لتقنية برامج تجريبية جديدة لسلامة الأغذية من خلال برنامج الجودة، وتنظيم إدارة تتبع لشركات المواد الغذائية اللبنانية التي تسعى الى تعزيز إمكانات التصدير، وسيتم تنفيذ هذه المبادرات من خلال برنامج الجودة في وزارة الإقتصاد مع المساعدة التقنية التي يقدمها خبراء من الإتحاد الأوروبي".

نحاس  
وتحدث نحاس فقال "أصبح من البديهي القول ان لبنان بعدد سكانه ومساحته وارتفاع كلفة انتاجه غير قادر على المنافسة في الأسواق العربية والعالمية من خلال اقتصاديات الانتاج الواسعة النطاق المبنية على الإنتاج الكثيف ومنتجات وخدمات ذات قيمة مضافة منخفضة. لذا، لم يعد مفهوم الجودة بالنسبة إلينا ترفاً نمارسه فقط لتحسين صورة المؤسسة أو لإنقاذ الهدر وزيادة الانتاجية، بل هناك ضرورة لإدخال وتطبيق نظم إدارة الجودة الشاملة والتركيز على انتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية وقيمة مضافة مرتفعة"، مؤكداً أن تطوير وتطبيق نظم إدارة الجودة في القطاع العام يشكل مدخلاً أساسياً لزيادة الانتاجية والكفاءة والفعالية وتقديم خدمات أفضل للمواطنين وتوفير الوقت والجهد واستعمال أفضل للموارد المتاحة.  
وأضاف: "إن احتفالنا اليوم سوبيا باليوم العالمي للجودة من خلال إطلاق اليوم الوطني للجودة ليس مجرد مناسبة شكلية نطلق فيها الشعارات والأشعار، بل هي مناسبة فعلية تشكل استمراراً لمسيرة طويلة لوزارة الاقتصاد من خلال برنامج الجودة المدعوم من الإتحاد الأوروبي، والذي تمكنا من خلاله من تطوير وتقوية البنية التحتية للجودة في لبنان في القطاعين العام والخاص"، مشيراً الى ان البرنامج حقق نجاحات كبيرة، وما زال لديه الكثير في خطة عمله للأعوام 2013-2015.

واعلن نحاس عن اختيار ثلاثين مصنعا غذائيا لتلقي الدعم الفني والتدريبي والاستشاري من قبل خبراء البرنامج للحصول على شهادة الأيزو 22000 أو الأيزو 22005 الدوليتين. ثم سلم الوزيران نقولا نحاس وفريج صابونجيان شهادات برنامج الجودة لممثلين عن ثلاثين شركة صناعية لبنانية .



### نحاس في احتفال اليوم الوطني للجودة: تم اختيار ٣٠ مصنعا غذائيا لتلقي الدعم

احتفل برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة الممول من الاتحاد الأوروبي بمناسبة اليوم العالمي للجودة، في مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي، برعاية وزير الاقتصاد والتجارة في حكومة تصريف الاعمال نقولا نحاس ومشاركة وزير الصناعة فريج صابونجيان، رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار، رئيس قسم العمليات لدى بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان ديفغو إسكالونا باتوريل، رئيس نقابة أصحاب الصناعات الغذائية منير البساط، مدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد الدكتور علي برو، ممثل المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم العقيد ريمون ايوب، الرائد محمود بلطجي ممثلا المدير العام لقوى الامن الداخلي وعدد كبير من رؤساء الادارات العامة والمدراء العاميين والهيئات الاقتصادية ورؤساء غرف التجارة والصناعة والزراعة وعدد من أصحاب ومديري المصانع الغذائية.

برو

استهل الحفل بالنشيد الوطني، ثم كلمة مدير الجودة الدكتور علي برو عدد فيها بعض انجازات برنامج الجودة الممول من الاتحاد الأوروبي ومنها:  
- دعم 14 مختبرا رسميا وخاصا بالمعدات المخبرية الحديثة والتدريب والاستشارات نجح منها 11 مختبرا في الحصول على الإعتماد الدولي من هيئات اعتماد أوروبية.  
- دعم 50 مصنعا وشركة بالتدريب والاستشارات لتطبيق نظم إدارة الجودة نجح منها 40 مصنعا وشركة في الحصول على شهادة نظام إدارة الجودة ISO 9001 وشهادة نظام سلامة الغذاء ISO 22000.  
- الدعم الفني والاستشاري لكل من مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية ومجلس الاعتماد اللبناني و5 هيئات للتفتيش ومنح الشهادات.  
- تدريب اكثر من 2000 شخص حتى الآن من إدارات القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص ولا سيما في الشركات الصغيرة والمتوسطة على مختلف مواضيع الجودة ونظم إدارتها وآليات تطبيقها.  
القصار

ثم تحدث القصار فقال: نحن نعتز بالجودة العالية التي تتميز بها الصادرات اللبنانية والتي تشكل لها قيمة مضافة وتميزها عن منافسيها وتبرر أسعار منتجاتنا اللبنانية في الأسواق العربية والأجنبية. ونحن من هذا المنبر وبمناسبة اليوم العالمي للجودة نشجع الصناعيين اللبنانيين ولا سيما أصحاب الصناعات الغذائية على الإلتزام بالجودة العالية لمنتجاتهم كمواصفات الأيزو والتتبع ومواصفات التصنيع الجيد والنظيف لتأمين سلامة الغذاء وسلامة المستهلك.  
وأكد ان الحصول على شهادة المطابقة مع المواصفات العالمية يشكل أهمية كبيرة للصناعات اللبنانية لأنه

يؤمن لها المصدقية ويسهل عملية تصديرها إلى الأسواق الخارجية بالتخفيف من إجراءات الفحوصات الباهظة في الدول المستوردة. كما أنه يزيد المصدقية لدى المستهلك اللبناني. وقال: يواجه التصنيع الغذائي الكثير من المشاكل التقنية، والمطلوب تقليصها إلى أدنى حد ممكن لأن الإنسان بصحته وعافيته هو المعنى الأول في هذا الأمر. وتقع المسؤولية أيضا على أصحاب المصانع والمزارعين، فضلا عن الدور الحكومي ومراكز الأبحاث والمختبرات. إنها مسؤولية مشتركة بين جهات متعددة إذا تعاونت في شكل وثيق، توصلت إلى النتائج المرجوة. تتعلق سلامة الغذاء بالنظافة والتتبع والتعبئة والتغليظ والتبريد والنقل والحفظ، وكلها عناصر مكملة لبعضها البعض تبدأ بالتوعية والإرشاد وتنتهي بالمطابقة مع معايير الجودة العالمية.

وأضاف القصار: يقدم مشروع الجودة فرصة فريدة لزيادة حصة المنتجات والخدمات اللبنانية في التجارة العالمية من خلال المساعدة على الإلتزام بالمطلبات التقنية والمواصفات العالمية، كما أنه سيتمكن الصناعات المحلية من التأقلم مع المناخ التجاري الليبرالي. وهنا نتوجه بالشكر لوزارة الإقتصاد والتجارة ولبرنامج الجودة على تقديم الدعم التقني للمصانع اللبنانية لتأمين المطابقة مع معايير الجودة العالمية وتعزيز قدرتها التنافسية لتتخطى الحواجز التقنية وتساعد على زيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية. البساط

أما البساط فاعتبر ان موضوع الجودة أصبح واجباً محتماً، لا بل فلسفة حياة، وقال: أصبحت كلمة صنع في لبنان، التي تزين المنتجات الغذائية اللبنانية، تتمتع بقيمة مضافة تعطي اولوية لتسويق المنتج اللبناني على منافسيه من دول أخرى. ونظرا لاعتماد القطاع على التصدير وانتشاره في أسواق إقليمية وعالمية عدة، بات من المحتم على العاملين فيه، بذل المزيد من الجهود لاستيعاب متطلبات ومواصفات، والتي لا تفك تغيير باستمرار، متطلبات ومواصفات الغذاء الجيد، الخالي من أي شوائب، تلف او تلوث. من هنا تأتي أهمية، لا بل اولوية انتشار ثقافة الجودة لدى جميع العاملين في قطاع الصناعات الغذائية مهما بلغ حجم إنتاجهم، كبرت المؤسسة أو صغرت.

وتابع: من على هذا المنبر، أستطيع ان أؤكد أن اعضاء هذا القطاع مؤمنون أعمق الإيمان، ومقتنعون أشد الاقتناع بمدى أهمية اعتماد نظم الإنتاج النظيف، وضمان الجودة في مؤسساتهم، إلا ان دون تحقيق هذا الهدف عوائق ليست بالسهلة، تندرج من تأمين الخبرات التقنية الملائمة، الى توافر التمويل اللازم، وحتى الأراضي الصناعية الصالحة لبناء مؤسسات صناعية رائدة تجعل الجودة عنوان انتاجها الأول. من هنا، يبرز الاستنتاج أن جودة الغذاء ليست مسؤولية الصناعي وحده، بل هي نتاج توافر بنية تحتية متكاملة من أجهزة الرقابة ومختبرات ومراكز أبحاث ومناطق صناعية متخصصة ومقررات دراسة جامعية، وبرامج توعية وإرشاد للمستهلك والمصنع على حد سواء، وموارد بشرية ماهرة ومتخصصة الخ.. وختم: منذ فترة ليست ببعيدة، اعتمدت جمعية الصناعيين شعار نصدر أو نموت وأعتقد انه من الملائم ان نعتمد نقابة أصحاب الصناعات الغذائية شعار نصنع ونصدر الجودة أو نموت.

ممثل البعثة الأوروبية وأعلن ممثل البعثة الأوروبية ديبغو اسكالونا مارتويل ان هذه البرامج تهدف الى تعزيز البيئة التحتية للجودة وتوفير الدعم البناء لقدرات المؤسسات، خصوصا في مجال المواصفات، المقاييس، الإعتماد، مراقبة السوق وحماية المستهلك، وقال: أحد الأسباب الرئيسية لدعم الإتحاد الأوروبي في هذه المجالات هو لتحسين ظروف القطاعات الصناعية في لبنان، حتى أن تصبح المنتجات اللبنانية أفضل وأكثر تنافسية، وهذا يؤدي الى زيادة الصادرات وتسهيل النمو الإقتصادي الإيجابي.

وكشف انه في العامين 2014 و 2015 سيتم تقديم مساعدة من قبل الإتحاد الأوروبي لتقنية برامج تجريبية جديدة لسلامة الأغذية من خلال QUALEB، وتنظيم إدارة تتبع لشركات المواد الغذائية اللبنانية التي تسعى الى تعزيز إمكانات التصدير، وسيتم تنفيذ هذه المبادرات من خلال QUALEB في وزارة الإقتصاد والتجارة مع المساعدة التقنية التي يقدمها خبراء من الإتحاد الأوروبي.

وأوضح ان زارة الإقتصاد هي أحد أهم شركاء الإتحاد الأوروبي في جهودنا الرامية الى دعم تطوير الجودة في لبنان، شاكرًا الوزير نحاس على التعاون الجيد معنا، مؤكدا مواصلة التعاون المثمر للبعثة في لبنان. أما الوزير نحاس فألقى بدوره كلمة أهم ما جاء فيها: أصبح من البديهي القول ان لبنان بعدد سكانه ومساحته وارتفاع كلفة انتاجه غير قادر على المنافسة في الأسواق العربية والعالمية من خلال اقتصاديات الانتاج الواسعة النطاق (Economies of Scale) المبنية على الإنتاج الكثيف (Mass Production) ومنتجات وخدمات ذات قيمة مضافة منخفضة. لذا، لم يعد مفهوم الجودة بالنسبة إلينا في لبنان ترفا نمارسه فقط لتحسين صورة المؤسسة أو لإنقاذ الهدر وزيادة الانتاجية، بل أصبح هناك ضرورة ملحة لإدخال وتطبيق نظم إدارة الجودة الشاملة والتركيز على انتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية وقيمة مضافة مرتفعة حيث

لدينا ميزات تفاضلية تساعدنا على المنافسة محليا وكذلك على اختراق أسواق جديدة بهدف زيادة صادراتنا وتكبير حجم اقتصادنا.

وأشار الى ان الحديث عن أهمية تطبيق مفهوم الجودة لا يقتصر على القطاع الخاص. اذ أن تطوير وتطبيق نظم إدارة الجودة في القطاع العام يشكل مدخلا أساسيا لزيادة الانتاجية والكفاءة والفعالية وتقديم خدمات أفضل للمواطنين وتوفير الوقت والجهد واستعمال أفضل للموارد المتاحة. أضف إلى ذلك أن تطبيق مفهوم الجودة يؤدي إلى تمكين الإدارات والمؤسسات العامة من مواكبة تطورات العصر ومحاكاة مثيلاتها في الدول المتقدمة. وقال: ينطبق ما سبق ذكره على هيئات المجتمع المدني لجهة اعتماد مفهوم إدارة الجودة في عملها الاجتماعي والإنساني، لما لذلك من أثر إيجابي على المساهمة في جودة الخدمات المقدمة لمختلف شرائح المجتمع اللبناني.

وقال: اليوم، نعتزم هذه المناسبة للاعلان عن أسماء ثلاثين 30 مصنعا غذائيا تم اختيارها من قبل خبراء برنامج الجودة بناء على معايير علمية موضوعة مسبقا وبالتعاون مع نقابة أصحاب الصناعات الغذائية. هذه المصانع ستلتقى الدعم الفني والتدريبي والاستشاري من قبل خبراء البرنامج بعد القيام بتقييم أولي لوضعها وقابليتها لتطبيق نظام إدارة الجودة في مجال سلامة الغذاء ( Food Safety management System ) وفي مجال نظام التتبع في الغذاء والأعلاف (Traceability System) وبالتالي الحصول على شهادة الأيزو 22000 أو الأيزو 22005 الدوليتين. وقد وقعنا لهذا الغرض مذكرات تفاهم مع المصانع المذكورة تحدد مجال الدعم الذي سيقدمه البرنامج من ناحية والتزامات تلك المصانع من جهة أخرى. ثم سلم الوزيران نحاس وصابونجيان شهادات برنامج الجودة لممثلين عن ٣٠ شركة صناعية لبنانية.



نحاس رعى الاحتفال باليوم الوطني للجودة:  
لاختراق أسواق جديدة بهدف زيادة الصادرات  
الجمعة، 29 تشرين الثاني 2013 الموافق 26 محرم 1435 هـ



#### خلال الاحتفال باليوم الوطني للجودة

يشهد ملف الجودة حيزاً كبيراً من نقاشات المعنيين في لبنان، نظراً لما يمثله من أهمية على عدة صعد، ومنها الاستهلاك، وانطلاقاً من دور الجودة، رأى وزير الاقتصاد والتجارة في حكومة تصريف الأعمال نقولاً نحاس أن مفهوم الجودة بالنسبة إلينا في لبنان لم يعد ترفاً نمارسه فقط لتحسين صورة المؤسسة أو الشركة، بل أصبحت هناك ضرورة ملحة لإدخال نظم إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها والتركيز على إنتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية وقيمة مضافة مرتفعة، إذ لدينا ميزات تفضلية تساعدنا على المنافسة محلياً، وكذلك على اختراق أسواق جديدة بهدف زيادة صادراتنا وتكبير حجم اقتصادنا.

كلام الوزير نحاس جاء خلال الاحتفال باليوم الوطني للجودة الذي أقامه برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة الممول من الاتحاد الأوروبي لمناسبة اليوم العالمي للجودة في مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي، شارك فيه وزير الصناعة فريج صابونجيان، ورئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار، ورئيس قسم العمليات لدى بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان ديفغو إسكالونا باتوريل، ونقيب أصحاب الصناعات الغذائية منير البساط، ومدير برنامج الجودة في الوزارة علي برو، ممثل المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم العقيد ريمون أيوب، الرائد محمود بلطجي ممثلاً المدير العام لقوى الامن الداخلي، وعدد كبير من رؤساء الادارات العامة والمدراء العامين والهيئات الاقتصادية ورؤساء غرف التجارة والصناعة والزراعة والعديد من أصحاب المصانع الغذائية ومديرها.

برو  
بدءاً تحدث برو معدداً بعض انجازات برنامج الجودة الممول من الاتحاد الأوروبي وأهمها:

- دعم 14 مختبراً رسمياً وخصوصاً بالمعدات المخبرية الحديثة والتدريب والاستشارات، نجح منها 11 مختبراً في الحصول على الإعتماد الدولي من هيئات اعتماد أوروبية.

- دعم 50 مصنعاً وشركة بالتدريب والاستشارات لتطبيق نظم إدارة الجودة، نجح منها 40 مصنعاً وشركة في الحصول على شهادة نظام إدارة الجودة ISO 9001 وشهادة نظام سلامة الغذاء ISO 22000.

- تدريب أكثر من 2000 شخص حتى الآن من إدارات القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص لا سيما في الشركات الصغيرة والمتوسطة، على مختلف مواضيع الجودة ونظم إدارتها وآليات تطبيقها.

القصار

ثم ألقى القصار كلمة مما جاء فيها: إن الإلتزام بالمواصفات يسمح برقابة فاعلة للأسواق، ويساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات ويوازي هذه العملية أهمية، الإلتزام بتطبيقها من قبل المصنّعين وأيضاً من قبل السلطات المعنية، الأمر الذي يترك انعكاسات أساسية على الاقتصاد الوطني، وعلى تسهيل التبادل التجاري، وعدم وضع عوائق تقنية أمام التجارة.

وتابع: في ظل القوانين الجديدة للتجارة العالمية واتفاقات التجارة الحرة بين البلدان، أصبحت العوائق التقنية وسيلة جديدة لحماية المنتجات الوطنية، لذلك تتشدد الدول المتقدمة أخيراً في فرض معايير تقنية صارمة خصوصاً في القطاع الغذائي، ما يتعدّر على مصنّعي الدول النامية التقيد بها. لذلك تواجه بعض صناعاتها رفض الولوج إلى الأسواق العالمية بسبب تلك العوائق، ما يزيد عجز الميزان التجاري لمصلحة الدول المتقدمة ويزيد من الهوة بين الدول الصناعية والدول النامية .

البساط

بدوره قال البساط: لن نكلّ من تكرار حقائق وارقام تثبت ان هذا القطاع لا يزال يحقق نسب نمو متواصلة، سواء في حجم أعماله أو الأهم، حجم صادراته، وهذا الإنجاز لم يتحقق بسهولة، وليس وليد صدفة، بل نتيجة تراكم خبرات وجهود وابتكارات وتجدد، بحيث أصبحت كلمة «صنع في لبنان» التي تزين المنتجات الغذائية اللبنانية، تتمتع بقيمة مضافة تعطي اولوية لتسويق المنتج اللبناني على منافسيه من دول أخرى. ونظراً إلى اعتماد القطاع على التصدير وانتشاره في أسواق إقليمية وعالمية عدة، بات من المحتم على العاملين فيه، بذل المزيد من الجهود لاستيعاب متطلبات ومواصفات، والتي لا تنفك تتغيّر باستمرار، متطلبات ومواصفات الغذاء الجيد، الخالي من أي شوائب، تلف او تلوث. من هنا تأتي أهمية لا بل اولوية انتشار «ثقافة الجودة» لدى جميع العاملين في قطاع الصناعات الغذائية مهما بلغ حجم إنتاجهم، كبرت المؤسسة أو صغرت.

نحاس

وبعد كلمة ممثل البعثة الأوروبية ديبغو اسكالونا ماتوري، قال نحاس أصبح من البديهي القول ان لبنان بعدد سكانه ومساحته وارتفاع كلفة انتاجه، غير قادر على المنافسة في الأسواق العربية والعالمية من خلال اقتصادات الانتاج الواسعة النطاق المبنية على الإنتاج الكثيف ومنتجات وخدمات ذات قيمة مضافة منخفضة. وتابع: لذا، لم يعد مفهوم الجودة بالنسبة إلينا في لبنان، ترفاً نمارسه فقط لتحسين صورة المؤسسة أو لإنقاص الهدر وزيادة الانتاجية، بل أصبح هناك ضرورة ملحة لإدخال نظم إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها والتركيز على إنتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية وقيمة مضافة مرتفعة، حيث لدينا ميزات تفاضلية تساعدنا على المنافسة محلياً وكذلك على اختراق أسواق جديدة بهدف زيادة صادراتنا وتكبير حجم اقتصادنا.

وأضاف: اليوم نغتنم هذه المناسبة للإعلان عن أسماء ثلاثين مصنعاً غذائياً تم اختيارها من قبل خبراء «برنامج الجودة» بناءً على معايير علمية موضوعة مسبقاً وبالتعاون مع نقابة أصحاب الصناعات الغذائية، هذه المصانع ستلقى الدعم الفني والتدريبي والاستشاري من قبل خبراء البرنامج بعد تقييم أولي لوضعها وقابليتها لتطبيق نظام إدارة الجودة في مجال سلامة الغذاء (Food Safety management System) وفي مجال نظام التتبع في الغذاء والأعلاف (Traceability System) وبالتالي الحصول على شهادة الأيزو 22000 أو الأيزو 22005 الدوليتين. ووقعنا لهذا الغرض مذكرات تفاهم مع المصانع المذكورة تحدّد مجال الدعم الذي سيقدّمه البرنامج من ناحية والتزامات تلك المصانع من جهة أخرى.

ثم سلم الوزيران نحاس وصابونجيان شهادات «برنامج الجودة» لممثلين عن ثلاثين شركة صناعية لبنانية.

## الإلكترونية الاقتصادية @LNASHRA FINANCE

وزارة الاقتصاد والتجارة تنظم غدا مؤتمر "اليوم الوطني للجودة" برعاية نحاس  
ي 2013، آخر تحديث 13:47



قتصاد والتجارة في  
نصاد العربي"، وذلك يوم

ة أصحاب الصناعات  
يريل، ومدير برنامج الجودة

افتتاح فعاليات اليوم الوطني للجودة في "مبنى عدنان الفصار الاقتصادي"  
اني 2013، آخر تحديث 14:22



انعقدت قبل ظهر اليوم في مقر اتحاد الغرف العربية فعاليات برنامج الجودة الذي تستضيفه وزارة الاقتصاد والتجارة والممول من قبل الاتحاد الأوروبي منذ تشرين الأول 2004، وذلك بحضور وزير الاقتصاد والتجارة نغولا نحاس ورئيس اتحاد الغرف

وأكد القصاد أن الالتزام بالمواصفات يسمح برقابة فاعلة في الأسواق ويشاهم في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات ويواري هذه العملية أهمية الالتزام بتطبيقها من قبل المصنعين وأيضا من قبل السلطات المعنية الأمر الذي يترك انعكاسات أساسية على الاقتصاد الوطني وعلى تسهيل التبادل التجاري وعدم وضع عوائق تقنية أمام التجارة.

كما كانت كلمة للوزير نحاس ولرئيس قسم التعاون في بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان ديبغو اسكالونا باتوربال ورئيس نقابة أصحاب الصناعات الغذائية منير البساط ومدير برنامج الجودة علي برو.

لبنان احتفل بـ «اليوم الوطني للجودة»

بيروت - «الحياة»

الجمعة ٢٩ نوفمبر ٢٠١٣

في «اليوم العالمي للجودة» نظّم برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية «اليوم الوطني للجودة» الممول من الاتحاد الأوروبي، في مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي في بيروت، برعاية وزير الاقتصاد والتجارة في حكومة تصريف الأعمال نقولا نحاس وحضور وزير الصناعة اللبناني في حكومة تصريف الأعمال فريج صابونجيان.

وعدّد مدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد علي برو، إنجازات البرنامج، منها حصول 11 مختبراً رسمياً وخصوصاً على الاعتماد الدولي من هيئات اعتماد أوروبية، و40 مصنعاً وشركة على شهادة نظام إدارة الجودة ISO 9001 وشهادة نظام سلامة الغذاء ISO 22000، والدعم الفني والاستشاري لمؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية ومجلس الاعتماد اللبناني و5 هيئات للتفتيش ومنح الشهادات».

وأكد رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار، «الجودة العالية التي تميز الصادرات اللبنانية والتي تشكل لها قيمة مضافة، وتمايزها عن منافسيها، وتبرر أسعار منتجاتنا في الأسواق العربية والأجنبية». واعتبر أن مشروع الجودة «يقدم فرصة لزيادة حصة المنتجات والخدمات اللبنانية في التجارة العالمية».

وأوضح رئيس قسم العمليات لدى بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان ديبغو إسكالونا باتوريل، أن «أحد الأسباب الرئيسية لدعم الاتحاد الأوروبي في هذه المجالات هو تحسين ظروف القطاعات الصناعية في لبنان كي تصبح المنتجات اللبنانية أفضل وأكثر تنافسية، وهذا يؤدي إلى زيادة الصادرات وتسهيل النمو الاقتصادي».

وأعلن عن «تقديم مساعدة لتقنية برامج تجريبية جديدة لسلامة الأغذية من خلال برنامج «قوالب» خلال عامي 2014 و2015.

وشدد نحاس على ضرورة «إدخال نظم إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها، والتركيز على إنتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية وقيمة مضافة مرتفعة»، لافتاً إلى ما «نملكه من ميزات تفاضلية تساعدنا على المنافسة محلياً، وكذلك على اختراق أسواق جديدة بهدف زيادة صادراتنا وتكبير حجم اقتصادنا».

وأعلن أسماء ثلاثين مصنعاً غذائياً «اختارها خبراء برنامج الجودة، سنتلقى الدعم الفني والتدريبي والاستشاري بعد إجراء تقييم أولي لوضعها وقابليتها لتطبيق نظام إدارة الجودة في مجالات سلامة الغذاء ونظام التتبع في الغذاء والأعلاف، وبالتالي الحصول على شهادة «أيزو 22000» أو «أيزو 22005» الدوليتين».



**AlKalima Online**  
**سوق لبنان إخباري مستقل**

افتتاح فعاليات اليوم الوطني للجودة في "مبنى عدنان القصار الاقتصادي"

انعقدت قبل ظهر اليوم في مقر اتحاد الغرف العربية فعاليات برنامج الجودة الذي تستضيفه وزارة الاقتصاد والتجارة والممول من قبل الاتحاد الأوروبي منذ تشرين الأول 2004، وذلك بحضور وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس ورئيس اتحاد الغرف العربية عدنان القصار الذي كان له كلمة بالمناسبة أشار فيها الى أهمية الجودة والمواصفات ودورها الأساسي في حماية المستهلك وردع التزوير والمحافظة على البيئة والصحة والسلامة العامة.



وأكد القصار أن الالتزام بالمواصفات يسمح برقابة فاعلة في الأسواق ويشاهم في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات ويوازي هذه العملية أهمية الالتزام بتطبيقها من قبل المصنعين وأيضاً من قبل السلطات المعنية الأمر الذي يترك انعكاسات أساسية على الاقتصاد الوطني وعلى تسهيل التبادل التجاري وعدم وضع عوائق تقنية أمام التجارة.

كما كانت كلمة للوزير نحاس ولرئيس قسم التعاون في بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان ديبغو اسكالونا باتوريل ورئيس نقابة أصحاب الصناعات الغذائية منير البساط ومدير برنامج الجودة علي برو.

# البناء

يومية سياسية قومية اجتماعية

رعى «اليوم الوطني للجودة» لمناسبة الاحتفال العالمي  
نحاس: دعم 30 مصنعاً غذائياً من برنامج الوزارة  
القصار: الجودة العالية تميز الصادرات اللبنانية عن منافسيها



اعتبر وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس أنّ «مفهوم الجودة بالنسبة إلينا في لبنان لم يعد ترفاً نمارسه فقط لتحسين صورة المؤسسة أو الشركة بل أصبحت هناك ضرورة ملحة لإدخال نظم إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها والتركيز على إنتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية وقيمة مضافة مرتفعة إذ لدينا ميزات تفاضلية تساعدنا على المنافسة محلياً وكذلك على اختراق أسواق جديدة بهدف زيادة صادراتنا وتكبير حجم اقتصادنا.

كلام الوزير نحاس جاء خلال الاحتفال بـ«اليوم الوطني للجودة» الذي أقامه برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة الممول من الاتحاد الأوروبي لمناسبة «اليوم العالمي للجودة» في مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي شارك فيه وزير الصناعة فريج صابونجيان ورئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار ورئيس قسم العمليات لدى بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان ديبغو إسكالونا باتوريل ونقيب أصحاب الصناعات الغذائية منير البساط ومدير برنامج الجودة في الوزارة علي برّو ممثل المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم العقيد ريمون أيوب الرائد محمود بلطجي ممثلاً المدير العام لقوى الأمن الداخلي وعدد كبير من رؤساء الإدارات العامة والمدراء العمامين والهيئات الاقتصادية ورؤساء غرف التجارة والصناعة والزراعة والعديد من أصحاب المصانع الغذائية ومديريها. بدءاً تحدث برو معدداً بعض إنجازات برنامج الجودة الممول من الاتحاد الأوروبي.

## القصار

ثم ألقى القصار كلمة جاء فيها: «وجودنا اليوم جميعاً يؤكد اقتناعنا بأهمية الجودة ومواصفات ودورها الأساسي في حماية المستهلك وردع التزوير والمحافظة على البيئة والصحة والسلامة العامة. إنّ الالتزام بالمواصفات يسمح برقابة فاعلة للأسواق ويساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات. ويوازي هذه العملية أهمية الالتزام بتطبيقها من قبل المصنّعين وأيضاً من قبل السلطات المعنية الأمر الذي يترك انعكاسات أساسية على الاقتصاد الوطني وعلى تسهيل التبادل التجاري وعدم وضع عوائق تقنية أمام التجارة.

وأكد القصار الاعتراز بالجودة العالية التي تميز الصادرات اللبنانية والتي تشكل لها قيمة مضافة وتميزها عن منافسيها وتبرّر أسعار منتجاتنا اللبنانية في الأسواق العربية والأجنبية. ونحن من هذا المنبر وبمناسبة «اليوم العالمي للجودة» نشجع الصناعيين اللبنانيين ولا سيما أصحاب الصناعات الغذائية على الالتزام بالجودة العالية لمنتجاتهم كمواصفات الأيزو والتتبع ومواصفات التصنيع الجيد والنظيف لتأمين سلامة الغذاء وسلامة المستهلك. إن الحصول على شهادة المطابقة مع المواصفات العالمية يشكل أهمية كبيرة للصناعات اللبنانية لأنه يؤمّن لها المصدقية ويسهّل عملية تصديرها إلى الأسواق الخارجية بالتخفيف من إجراءات الفحوصات الباهظة في الدول المستوردة. كما أنه يزيد المصدقية لدى المستهلك اللبناني.

## البساط

بدوره قال البساط: لن نكلّ من تكرار حقائق وأرقام تثبت أنّ هذا القطاع لا يزال يحقق نسب نمو متواصلة سواء في حجم أعماله أو الأهمّ في حجم صادراته وهذا الإنجاز لم يتحقق بسهولة وليس وليد صدفة بل نتيجة تراكم خبرات وجهود وابتكارات وتجّدّ بحيث أصبحت كلمة «صنّع في لبنان» التي تزيّن المنتجات الغذائية اللبنانية تتمتع بقيمة مضافة تعطي أولوية لتسويق المنتج اللبناني على منافسيه من دول أخرى. ونظراً إلى اعتماد القطاع على التصدير وانتشاره في أسواق إقليمية وعالمية عدة بات من المحتم على العاملين فيه بذل المزيد من الجهود لاستيعاب متطلبات ومواصفات والتي لا تنفك تتغيّر باستمرار متطلبات ومواصفات الغذاء الجيد الخالي من أي شوائب. من هنا تأتي أهمية لا بل أولوية انتشار «ثقافة الجودة» لدى جميع العاملين في قطاع الصناعات الغذائية. و أكد أن «أعضاء هذا القطاع مؤمنون أعمق الإيمان ومقتنعون أشدّ الاقتناع بمدى أهمية اعتماد نظم الإنتاج النظيف و ضمان الجودة في مؤسساتهم إلا أنّ دون تحقيق هذا الهدف عوائق ليست سهلة تتدرج من تأمين الخبرات التقنية الملائمة الى توافر التمويل اللازم وحتى الأراضي الصناعية الصالحة لبناء مؤسسات صناعية رائدة تجعل الجودة عنوان إنتاجها الأول».

## نحاس

وبعد كلمة ممثل البعثة الأوروبية ديبغو أسكالونا ماتوري كانت كلمة راعي الحفل الوزير نحاس الذي رحّب في مستهلها بالحضور وقال: أصبح من البديهي القول ان لبنان بعدد سكانه ومساحته وارتفاع كلفة انتاجه غير قادر على المنافسة في الأسواق العربية والعالمية من خلال اقتصادات الإنتاج الواسعة النطاق المبنية على الإنتاج الكثيف ومنتجات وخدمات ذات قيمة مضافة منخفضة. لذا لم يعد مفهوم الجودة بالنسبة إلينا في لبنان ترفاً نمارسه فقط لتحسين صورة المؤسسة أو لإنفاص الهدر وزيادة الإنتاجية بل أصبح هناك ضرورة ملحة لإدخال نظم إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها والتركيز على إنتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية وقيمة مضافة مرتفعة حيث لدينا ميزات تقاضية تساعدنا على المنافسة محلياً وكذلك على اختراق أسواق جديدة بهدف زيادة صادراتنا وتكبير حجم اقتصادنا. أضاف: طبعاً إنّ الحديث عن أهمية تطبيق مفهوم الجودة لا يقتصر على القطاع الخاص. إذ أنّ تطوير نظم إدارة الجودة في القطاع العام وتطبيقها بشكل مدخلاً أساسياً لزيادة الإنتاجية والكفاءة والفعالية وتقديم خدمات أفضل للمواطنين وتوفير الوقت والجهد واستعمال أفضل للموارد المتاحة. أضف إلى ذلك أن تطبيق مفهوم الجودة يؤدي إلى تمكين الإدارات والمؤسسات العامة من مواكبة تطورات العصر ومحاكاة مثيلاتها في الدول المتقدمة.

وتابع: إيماناً منا بأهمية الصناعة اللبنانية بشكل عام والصناعات الغذائية بشكل خاص نظراً إلى دورها في توفير الأمن الغذائي ورفع الصادرات اللبنانية وكون دعمها ينمّي الزراعات الغذائية ويطوّرها حكماً وينعكس عليها إيجاباً. فقد وضعنا من ضمن استراتيجيتنا دعم قطاعات الصناعات الغذائية من خلال خطط عمل «برنامج الجودة» ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. واليوم نغتنم هذه المناسبة للإعلان عن أسماء ثلاثين مصنعاً غذائياً تم اختيارها من قبل خبراء «برنامج الجودة» بناءً على معايير علمية موضوعية مسبقاً وبالتعاون مع نقابة أصحاب الصناعات الغذائية. هذه المصانع ستلتقى الدعم الفني والتدريبي والاستشاري من قبل خبراء البرنامج بعد تقييم أولي لوضعها وقابليتها لتطبيق نظام إدارة الجودة في مجال سلامة الغذاء Food Safety management System وفي مجال نظام التتبع في الغذاء والأعلاف Traceability System وبالتالي الحصول على شهادة الأيزو 22000 أو الأيزو 22005 الدوليتين. ووقعنا لهذا الغرض مذكرات تفاهم مع المصانع المذكورة تحدّد مجال الدعم الذي سيقدمه البرنامج من ناحية والتزامات تلك المصانع من جهة أخرى.

## تسليم الشهادات

ثم سلم الوزير نحاس وصابونجيان شهادات «برنامج الجودة» لممثليين عن ثلاثين شركة صناعية لبنانية .



رعى "اليوم الوطني للجودة" لمناسبة الإحتفال العالمي  
نحاس: دعم 30 مصنعاً غذائياً من برنامج الوزارة

المركزية- اعتبر وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس أن "مفهوم الجودة بالنسبة إلينا في لبنان لم يعد ترفاً نمارسه فقط لتحسين صورة المؤسسة أو الشركة، بل أصبحت هناك ضرورة ملحة لإدخال نظم إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها والتركيز على إنتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية وقيمة مضافة مرتفعة، إذ لدينا ميزات تفضلية تساعدنا على المنافسة محلياً، وكذلك على اختراق أسواق جديدة بهدف زيادة صادراتنا وتكبير حجم اقتصادنا.

كلام الوزير نحاس جاء خلال الاحتفال بـ"اليوم الوطني للجودة" الذي اقامه برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة الممول من الاتحاد الأوروبي لمناسبة "اليوم العالمي للجودة" في مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي، شارك فيه وزير الصناعة فريج صابونجيان، ورئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار، ورئيس قسم العمليات لدى بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان ديفغو إسكالونا باتوريل، ونقيب أصحاب الصناعات الغذائية منير البساط، ومدير برنامج الجودة في الوزارة علي برو، ممثل المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم العقيد ريمون أيوب، الرائد محمود بلطجي ممثلاً المدير العام لقوى الامن الداخلي، وعدد كبير من رؤساء الادارات العامة والمدراء العامين والهيئات الاقتصادية ورؤساء غرف التجارة والصناعة والزراعة والعديد من أصحاب المصانع الغذائية ومديريها.

برو: بدءاً تحدث برو معدداً بعض انجازات برنامج الجودة الممول من الاتحاد الأوروبي:

- دعم 14 مختبراً رسمياً وخصوصاً بالمعدات المخبرية الحديثة والتدريب والاستشارات، نجح منها 11 مختبراً في الحصول على الإعتماد الدولي من هيئات اعتماد أوروبية.

- دعم 50 مصنعاً وشركة بالتدريب والاستشارات لتطبيق نظم إدارة الجودة، نجح منها 40 مصنعاً وشركة في الحصول على شهادة نظام إدارة الجودة ISO 9001 وشهادة نظام سلامة الغذاء ISO 22000.

- الدعم الفني والاستشاري لكل من مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية ومجلس الاعتماد اللبناني 50 هيئات للتفتيش ومنح الشهادات.

- تدريب اكثر من 2000 شخص حتى الآن من إدارات القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص لا سيما في

الشركات الصغيرة والمتوسطة، على مختلف مواضيع الجودة ونظم إدارتها وآليات تطبيقها.

- تقديم 8 مشاريع قوانين ومراسيم في مجال الجودة والمواصفات والقياس والاعتماد والقواعد الفنية وإجراءات تقييم المطابقة والمنافسة وتنمية الصادرات بالتعاون مع الإدارات المختصة، تمّ إصدار قانونين وثلاثة مراسيم منها حتى الآن.

- إطلاق الجائزة اللبنانية برعاية رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان وإشراف مباشر من لجنة حكام الجائزة برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة والتحضير للدورة الثالثة من الجائزة التي تتضمن القطاعين العام والخاص وهيئات المجتمع المدني.

- نشر ثقافة الجودة وتعميمها من خلال إصدار العديد من النشرات والكتيبات وعقد عشرات الندوات في الجامعات والمعاهد الفنية والمهنية والمدارس الثانوية.

القصار: ثم ألقى القصار كلمة جاء فيها: "وجودنا اليوم جميعاً، يؤكد إقناعنا بأهمية الجودة والمواصفات ودورها الأساسي في حماية المستهلك وردع التزوير، والمحافظة على البيئة والصحة والسلامة العامة. إن الإلتزام بالمواصفات يسمح برقابة فاعلة للأسواق، ويساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات. ويوازي هذه العملية أهمية، الإلتزام بتطبيقها من قبل المصنّعين وأيضاً من قبل السلطات المعنية، الأمر الذي يترك انعكاسات أساسية على الاقتصاد الوطني، وعلى تسهيل التبادل التجاري، وعدم وضع عوائق تقنية أمام التجارة.

في ظل القوانين الجديدة للتجارة العالمية واتفاقات التجارة الحرة بين البلدان، أصبحت العوائق التقنية وسيلة جديدة لحماية المنتجات الوطنية، لذلك تشدد الدول المتقدمة أخيراً في فرض معايير تقنية صارمة خصوصاً في القطاع الغذائي، ما يتعدّد على مصنّعي الدول النامية التقيد بها. لذلك تواجه بعض صناعاتها رفض الولوج إلى الأسواق العالمية بسبب تلك العوائق، ما يزيد عجز الميزان التجاري لمصلحة الدول المتقدمة ويزيد من الهوة بين الدول الصناعية والدول النامية .

نحن نعزز بالجودة العالية التي تميّز الصادرات اللبنانية والتي تشكّل لها قيمة مضافة وتمايزها عن منافسيها وتبرر أسعار منتجاتنا اللبنانية في الأسواق العربية والأجنبية. ونحن من هذا المنبر وبمناسبة "اليوم العالمي للجودة"، نشجع الصناعيين اللبنانيين ولا سيما أصحاب الصناعات الغذائية على الإلتزام بالجودة العالية لمنتجاتهم كمواصفات الأيزو والتتبع ومواصفات التصنيع الجيد والنظيف لتأمين سلامة الغذاء وسلامة المستهلك. إن الحصول على شهادة المطابقة مع المواصفات العالمية يشكّل أهمية كبيرة للصناعات اللبنانية، لأنه يؤمّن لها المصداقية ويسهّل عملية تصديرها إلى الأسواق الخارجية بالتخفيف من إجراءات الفحوصات الباهظة في الدول المستوردة. كما أنه يزيد المصداقية لدى المستهلك اللبناني. يواجه التصنيع الغذائي الكثير من المشكلات التقنية، والمطلوب تقليصها إلى أدنى حدّ ممكن لأن الإنسان بصحّته وعافيته هو المعني الأول في هذا الأمر. وتقع المسؤولية أيضاً على أصحاب المصانع والمزارعين، فضلاً عن الدور الحكومي ومراكز الأبحاث والمختبرات. إنها مسؤولية مشتركة بين جهات متعدّدة إذا تعاونت في شكل وثيق، توصلت إلى النتائج المرجوة. تتعلّق سلامة الغذاء بالنظافة والتتبع والتعبئة والتغليف والتبريد والنقل والحفظ، وكلها عناصر مكتملة لبعضها البعض تبدأ بالتوعية والإرشاد وتنتهي بالمطابقة مع معايير الجودة العالمية.

يقدم مشروع الجود فرصة فريدة لزيادة حصة المنتجات والخدمات اللبنانية في التجارة العالمية من خلال المساعدة على الإلتزام بالمتطلبات التقنية والمواصفات العالمية، كما أنه يمكن الصناعات المحلية من

التأقلم مع المناخ التجاري الليبرالي. وهنا نتوجه بالشكر الى وزارة الإقتصاد والتجارة وبرنامج الجودة لتقديم الدعم التقني للمصانع اللبنانية من أجل تأمين المطابقة مع معايير الجودة العالمية وتعزيز قدرتها التنافسية لتتخطى الحواجز التقنية وتساعد على زيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية".

البساط: بدوره قال البساط: لن نكلّ من تكرار حقائق وارقام تثبت ان هذا القطاع لا يزال يحقق نسب نمو متواصلة، سواء في حجم أعماله أو الأهم، حجم صادراته، وهذا الإنجاز لم يتحقق بسهولة، وليس وليد صدفة، بل نتيجة تراكم خبرات وجهود وابتكارات وتجدد، بحيث أصبحت كلمة "صنع في لبنان" التي تزين المنتجات الغذائية اللبنانية، تتمتع بقيمة مضافة تعطي اولوية لتسويق المنتج اللبناني على منافسيه من دول أخرى. ونظراً إلى اعتماد القطاع على التصدير وانتشاره في أسواق إقليمية وعالمية عدة، بات من المحتم على العاملين فيه، بذل المزيد من الجهود لاستيعاب متطلبات ومواصفات، والتي لا تنفك تتغير باستمرار، متطلبات ومواصفات الغذاء الجيد، الخالي من أي شوائب، تلف أو تلوث. من هنا تأتي أهمية لا بل اولوية انتشار "ثقافة الجودة" لدى جميع العاملين في قطاع الصناعات الغذائية مهما بلغ حجم إنتاجهم، كبرت المؤسسة أو صغرت.

واكد أن "اعضاء هذا القطاع مؤمنون أعمق الإيمان ومقتنعون أشد الاقناع بمدى اهمية اعتماد نظم الإنتاج النظيف وضمان الجودة في مؤسساتهم، إلا ان دون تحقيق هذا الهدف عائق ليست سهلة، تندرج من تأمين الخبرات التقنية الملائمة، الى توافر التمويل اللازم، وحتى الأراضي الصناعية الصالحة لبناء مؤسسات صناعية رائدة تجعل الجودة عنوان انتاجها الأول". وتابع: من هنا، يبرز الاستنتاج أن "جودة الغذاء" ليست مسؤولية الصناعي وحده، بل هي نتاج توافر بنية تحتية متكاملة من أجهزة الرقابة ومختبرات ومراكز أبحاث ومناطق صناعية متخصصة ومقررات دراسة جامعية، وبرامج توعية وإرشاد للمستهلك والمصنع على حدّ سواء، وموارد بشرية ماهرة ومتخصصة...

وختم: قد نكون لم نبلغ بعد المستوى الأمثل على صعيد تطبيق برامج جودة الغذاء في المصانع، لا بل لا يزال لدينا المزيد من الجهد والتعب لتحقيق هذا الهدف الكبير، إلا أن هذه المسيرة بدأت بعزم وتصميم، وما نحتفل به اليوم يشكّل مساهمة كبيرة في هذا المجال، بشراكة أساسية مع "برنامج الجودة" في وزارة الاقتصاد الوطني، والجهات المانحة في الاتحاد الأوروبي، شاكرين لهم مساهمتهم الكريمة أيضاً في دعم أنشطة النقابة وتحسين أدائها في خدمة المنتسبين. منذ فترة ليست بعيدة، اعتمدت جمعية الصناعيين شعار: "نصدّر أو نموت"، أعتقد أنه من الملائم أن تعتمد نقابة أصحاب الصناعات الغذائية شعار "نصنّع ونصدّر الجودة أو نموت".

نحاس: وبعد كلمة ممثل البعثة الأوروبية دييغو اسكالونا ماتوري، كانت كلمة راعي الحفل الوزير نحاس هنا نصها: "يسعدني أن أرحب بكم اليوم في احتفال "اليوم الوطني للجودة" الذي يقيمه "برنامج الجودة" في وزارة الاقتصاد والتجارة الممولّ من الاتحاد الأوروبي بمناسبة "اليوم العالمي للجودة" الذي يحتفل به العالم خلال شهر تشرين الثاني من كل عام. مع تطور العولمة أصبح الاقتصاد العالمي يتّسم بوجود مجموعات اقتصادية كبيرة إقليمياً ودولياً، تتفاعل وتتنافس اقتصادياً وتجارياً في إطار منظمة التجارة العالمية والمنظمات الاقتصادية الإقليمية من خلال الاتفاقات التجارية المتعدّدة الأطراف والثنائية. بحيث أصبح التبادل التجاري بين الدول يتّسم بانفتاح أكبر وأشمل عبر الحدود، كما أصبح يتميّز بدرجة كبيرة من المنافسة بين المنتجين والموردين على اختراق الأسواق وزيادة حجم الميزان التجاري للدول، لما له من انعكاسات ايجابية على اقتصاداتها الوطنية.

وأصبح من البديهي القول ان لبنان بعدد سكانه ومساحته وارتفاع كلفة انتاجه، غير قادر على المنافسة في الأسواق العربية والعالمية من خلال اقتصادات الانتاج الواسعة النطاق المبنية على الإنتاج الكثيف

ومنتجات وخدمات ذات قيمة مضافة منخفضة. لذا، لم يعد مفهوم الجودة بالنسبة إلينا في لبنان، ترفاً نمارسه فقط لتحسين صورة المؤسسة أو لإنقاذ الهدر وزيادة الانتاجية، بل أصبح هناك ضرورة ملحة لإدخال نظم إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها والتركيز على انتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية وقيمة مضافة مرتفعة، حيث لدينا ميزات تفاضلية تساعدنا على المنافسة محلياً وكذلك على اختراق أسواق جديدة بهدف زيادة صادراتنا وتكبير حجم اقتصادنا. طبعاً إن الحديث عن أهمية تطبيق مفهوم الجودة لا يقتصر على القطاع الخاص. إذ أن تطوير نظم إدارة الجودة في القطاع العام وتطبيقها، يشكل مدخلاً أساسياً لزيادة الانتاجية والكفاءة والفعالية وتقديم خدمات أفضل للمواطنين وتوفير الوقت والجهد واستعمال أفضل للموارد المتاحة. أضف إلى ذلك أن تطبيق مفهوم الجودة يؤدي إلى تمكين الإدارات والمؤسسات العامة من مواكبة تطورات العصر ومحاكاة مثيلاتها في الدول المتقدمة. وينطبق ما سبق ذكره على هيئات المجتمع المدني لجهة اعتماد مفهوم إدارة الجودة في عملها الإجماعي والإنساني لما لذلك من أثر إيجابي على المساهمة في جودة الخدمات المقدمة لمختلف شرائح المجتمع اللبناني.

إن احتفالنا اليوم سوياً بـ"اليوم العالمي للجودة" من خلال إطلاق "اليوم الوطني للجودة" ليس مجرد مناسبة شكلية نطلق فيها الشعارات والأشعار، بل هي مناسبة فعلية تشكّل استمرار المسيرة الطويلة لوزارة الاقتصاد والتجارة من خلال "برنامج الجودة" المدعوم من الاتحاد الأوروبي، والذي تمكّننا من خلاله من تطوير البنية التحتية للجودة في لبنان في القطاعين العام والخاص، وتقويتها، خصوصاً في مجال المواصفات والقياس والمختبرات والاعتماد وهيئات التفتيش والمراقبة والهيئات المانحة للشهادات والرقابة على الأسواق. حقّق البرنامج نجاحات كبيرة في مجال إرساء الجودة على مختلف الأصعدة وفي العديد من المجالات، وما زال لديه الكثير في خطة عمله للأعوام 2013-2015. إذ أن عملية تطوير أطر وأنظمة الجودة وتحديثها ونشر ثقافة الجودة هي عملية ذات طابع استمراري نتيجة التطوير الدائم في مكوناتها وأنظمتها. وإيماناً منا بأهمية الصناعة اللبنانية بشكل عام والصناعات الغذائية بشكل خاص نظراً إلى دورها في توفير الأمن الغذائي ورفد الصادرات اللبنانية وكون دعمها ينمّي الزراعات الغذائية ويطوّرها حكماً وبنعكس عليها إيجاباً. فوضعنا من ضمن استراتيجيتنا دعم قطاعات الصناعات الغذائية من خلال خطط عمل "برنامج الجودة" ماضياً وحاضراً ومستقبلاً.

واليوم نعتنم هذه المناسبة للإعلان عن أسماء ثلاثين مصنعاً غذائياً تم اختيارها من قبل خبراء "برنامج الجودة" بناءً على معايير علمية موضوعية مسبقاً وبالتعاون مع نقابة أصحاب الصناعات الغذائية. هذه المصانع ستلتقى الدعم الفني والتدريبي والاستشاري من قبل خبراء البرنامج بعد تقييم أولي لوضعها وقابليتها لتطبيق نظام إدارة الجودة في مجال سلامة الغذاء (Food Safety management System) وفي مجال نظام التتبع في الغذاء والأعلاف (Traceability System) وبالتالي الحصول على شهادة الأيزو 22000 أو الأيزو 22005 الدوليتين. ووقعنا لهذا الغرض مذكرات تفاهم مع المصانع المذكورة تحدّد مجال الدعم الذي سيقدّمه البرنامج من ناحية والتزامات تلك المصانع من جهة أخرى.

انطلاقاً مما تقدم، نعقد اليوم هذا اللقاء للاحتفال بـ"اليوم الوطني للجودة" تزامناً مع "اليوم العالمي للجودة" بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأوروبي في لبنان ممثلة بالسيد ديبغو إسكالونا باتوريل، ونقابة الصناعات الغذائية ممثلة برئيسها الجديد منير البساط الذي نهّته على انتخابه، مسجلاً للرئيس السابق للنقابة وعميد الصناعات الغذائية جورج نصرأوي ولمجلس النقابة السابق تعاونهما معنا في المرحلة الماضية وإصرارهم على تداول السلطة. كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان من معالي الصديق عدنان القصار رئيس الهيئات الاقتصادية اللبنانية على استضافته الكريمة كما عودّنا دائماً وعلى دعمه ودوره الريادي في الاقتصاد اللبناني والعربي. أخيراً، وإذ أهنيئ فريق عمل "وحدة الجودة" في وزارة الاقتصاد والتجارة على عمله الدؤوب في دعم الجودة ونشر ثقافتها في لبنان، أدعوه إلى تكريس الاحتفال بـ"اليوم الوطني للجودة" في شهر تشرين الثاني من كل عام.

ﺗﺴﻠﯩﻢ ﺷﻬﺎﺩﺍﺕ: ﺛﻢ ﺳﻠﻢ ﺍﻟﻮﺯﯨﺮﺍﻥ ﻧﺤﺎﺱ ﻭﺻﺎﺑﻮﻧﺠﯩﺎﻥ ﺷﻬﺎﺩﺍﺕ "ﺑﺮﻧﺎﻣﺞ ﺍﻟﺠﻮﺩﺓ" ﻟﻤﻤﺘﻠﯩﻦ ﻋﻦ ﺛﻼﺛﯩﻦ  
ﺷﺮﻛﺔ ﺻﻨﺎﻋﯩﺔ ﻟﺒﻨﺎﻧﯩﺔ .